أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر
دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة (2000-2020)

The impact of foreign direct investment on employment in Algeria
Analytical and Econometrics Study for the Period :2000-2020

الدكتور: جمال جعفري[1]،
Dr: DJAFFERI Djamel[1],
[1] جامعة المدية، djaffridjamel@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 14 /2022/04 تاريخ القبول: 13 /2022/06 تاريخ النشر: 30 /2022/06

ملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وآثاره على التشغيل خلال الفترة (2000-2019)، وكذلك التدفقات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وأهم المصادر الدولية لهته التدفقات، كما تم التطرق إلى التوزيع القطاعي لهته الاستثمارات، وبالاعتماد على برنامج EViews 10 قمنا بدراسة قياسية بطريقة المربعات الصغرى لنموذج خطي متعدد بمتغير تابع يتمثل في التشغيل ومتغيرات مستقلة تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم خلال الفترة (2000-2019)، حيث أفضت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وتوصي الدراسة بتوفير المزيد من القوانين والحوافز التي من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف القطاعات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، التشغيل، الانحدار الخطي المتعدد.

Abstract:
This research paper aims to highlight the reality and prospects of foreign direct investment in Algeria and its effects on the employment during the period (2000-2019), as well as the financial flows of foreign direct investment in Algeria and the most important international sources of these flows. EViews 10 program, we conducted a standard study in the least squares method of a multiple linear model with a dependent variable represented in the employment and independent variables represented in foreign direct investment, and inflation rate during the period (2000-2019), Where the results led to the existence of a direct relationship between the independent variables and the dependent variable. The study recommends providing more laws and incentives that would attract foreign direct investment to various economic sectors.

Keywords: Foreign direct investment; employment; Economic growth; multiple linear regression.

المؤلف المرسل: الدكتور: جمال جعفري، **الإيميل: djaffridjamel@yahoo.fr**

مقدمة:

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الاقتصادية المهمة والمتداولة بشكلٍ كبير في الآونة الأخيرة، حيث تتسابق الدول النامية خاصةً، لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. فالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكلٍ مباشر، إذ يعتبر من أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في البلد.

يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في أمورٍ عديدة، من توسيع القاعدة الاستثمارية في البلد، وكذلك في حل مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، وإدخال تقنية متقدمة للدولة، والتعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق، مما يؤدي إلى كسب العمالة الوطنية مهارة أعلى وخبرة أكبر.

تُدرك الدول عامةً بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك تسعى دائما لجذب الاستثمار الأجنبي إليها من خلال تهيئة المناخ المناسب الذي يحفز على الاستثمار الأجنبي، وتقديم التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي.

مشكلة الدراسة:

تُركز الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر لتحريك عجلة النمو الاقتصادي وإنعاش الاقتصاد الجزائري فهي تسعى دائما لجذب المستثمرين الأجانب من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات التي تحفز المستثمر الأجنبي على الاستثمار في هذا البلد، حيث يلقى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ارتفاعًا ملحوظًا حيث قدر عام 2000 بما يعادل 280 مليون دولار لينتقل إلى 2580 مليون دولار عام 2011، ليشهد بعض التراجع خلال السنوات الأخيرة حيث قدر بـ 1506 مليون دولار عام 2018 (عقون و غضبان، 2021).

وبناءً على ذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما هو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر؟

فرضية الدراسة:

تَنُص فرضية الدراسة على ما يلي:

"يؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ارتفاع معدل التشغيل في الجزائر".

هدف الدراسة:

تُساهم الدراسة في تسليط الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي من حيث مفهومه وأشكاله وأهميته في الاقتصاد، وتوضيح سبب سعي الجزائر الدائم لجذب الاستثمار الأجنبي إليها. كما تهدف الدراسة إلى قياس تأثير الاستثمارات الأجنبية على التشغيل والنمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال بناء نموذج قياسي يساعد على تحليل هذه العلاقة. كما تسعى الدراسة لتوجيه صانعي السياسة ومتخذي القرار إلى الدور المهم الذي يمارسه الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تَختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة مواضع، حيث أن هذه الدراسة تتناول تطبيق العلاقة في الجزائر في حين تناولت الدراسات السابقة دول مختلفة. بالإضافة إلى تطبيق نموذج قياسي، في حين ركزت مُعظم الدراسات السابقة على الجانب النظري. كما أن الدراسة الحالية تتميز بحداثة الفترة الزمنية المستخدمة.

نطاق الدراسة:

تُطبق هذه الدراسة في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2000-2020) وفقًا لمدى توفر البيانات.

منهجية الدراسة:

تَعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي في وصف الظاهرة من خلال شرح المفاهيم والأشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي، كما تعتمد الدراسة على الأسلوب القياسي لتحديد دور الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك ببناء نموذج قياسي من خلال برنامج (Eviews10).

الدراسات السابقة:

نَالت دراسة الاستثمارات الأجنبية قدرًا من البحث والتقصي على المستويين العالمي والمحلي؛ نظرا لتأثيرها الفعال على اقتصادات الدول المضيفة لها. وعليه سيتم استعراض أبرز هذه الدراسات التي تناولت دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من جوانب مختلفة.

تَناولت عديد من الدراسات أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالأسلوب الوصفي والقياسي وإن اختلفت هذه الدراسات فيما بينها من حيث نطاق التطبيق المكاني والزمني والأساليب القياسية المستخدمة، إلا أنّ أغلبها اتفق على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. ومن أهم هذه الدراسات:

- دراسة **دحماني فاطمة (2013)** بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التشغيل-دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر (1996-2012)، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من التشغيل والإنتاجية المتوسطة للعمل، وعليه فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تعمل على زيادة الطلب على العمل، إلا أن هذه الزيادة ضعيفة ويعود سبب ذلك إلى ضالة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، وانحصارها في مجال المحروقات الذي يتميز بكثافة رأس المال وليس كثافة اليد العاملة. وتوصي الدراسة بتشجيع الاستثمار الوطني الخاص وانمائه من خلال توفير البيئة الاقتصادية الملائمة لتحفيزه خاصة ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقوية الشراكة بين المستثمرين المحليين والأجانب خارج قطاع المحروقات.

- دراسة **عمرو يمينة (2021)** بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي بالجزائر خلال الفترة 1999-2018، حيث توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي على المدى الطويل والقصير، كما توصل إلى أن زيادة الحوافز والمزايا للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي يؤدي إلى تطوير القاعدة الصناعية في الجزائر، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل.

- دراسة **رعاد علي وبلوكاريف(2016)** باستعمال منهجية اختبار الحدود ضمن نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2013 وقد أكدت النتائج على أن كلا من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر لهما أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، لكن أثر الانفتاح التجاري أكبر من أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما دراسة سردوك وآخرون (2018) لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1996-2016 في الجزائر باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL دلت على نتائج عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في المدى الطويل ووجود علاقة ديناميكية في المدى القصير، في اتجاه آخر دراسة عقون وقضبان (2021) حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الأجنبي المباشر، أما التضخم فقد أثبتت الدراسة وجود أثر سلبي. كما نذكر دراسة Markusen وUenables والتي خلصت نتائجها إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر كمحفز للتنمية الصناعية بشكل عام، وتوصلت إلى أن توفير الظروف الملائمة لوجود الاستثمار الأجنبي يحفز ويخدم نمو التنمية الصناعية.

فيما ركزت عديد من الدراسات على دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث أشكاله وآثاره، حيث اتفقت فيما بينها على أن الشركات المتعددة الجنسية تُعد من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر. وأن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار ايجابية عديدة من جلب التقنية الحديثة للدولة المضيفة لها، كما تساهم في خلق فرص عمل جديدة، مما يحد من مشكلة البطالة. ومن هذه الدراسات Agrawal(2015) ، Khan (2011) وAgrawal،Soltani وOchi (2012).

خطة الدراسة:

تَنقسم الدراسة إلى المباحث الآتية:

المحور الأول: أهمية ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .... البرازيل نموذجا.

المحور الثالث: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر.

المحور الأول: أهمية ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يحظى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمامٍ كبير من قبل صانعي القرار، وفي مختلف أنحاء العالم. حيث يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرًا هاماً من مصادر التمويل، خاصةً، في الدول النامية ومنها الدول العربية، حيث يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا هامًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي في هذه الدول.

تتسابق معظم الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لاستقطابه، وتقديم عديد من الحوافز والتسهيلات للمستثمر الأجنبي. وسيعرض هذا المبحث توضيح لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأشكاله، كما سيتم التطرق إلى أهم محدداته وأثره على النمو في الفكر الاقتصادي.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، لا سيما خلال العقدين الماضيين الذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية. وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهي: الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار، فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي.

وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له. كما تبنت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد للاستفادة من الوفورات الناجمة عن التخصص وتوزيع الأنشطة.

تعدّدت المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عُرّف بأنه " تلك الاستثمارات التي يديرها أجانب؛ بسبب ملكيتهم الكاملة لها، أو تملكهم لنصيب يبرر لهم حق الإدارة، ومعظم هذه الاستثمارات تتم بواسطة الشركات متعددة الجنسيات"، كما عَرّف تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (United Nation Conference on Trade and Development) الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه "نوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم والشركة في قطر آخر، على أن تتعدى نسبة مشاركة الشركة الأم 50%" (الصالح، 2014).

وعرّفت منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Cooperation and Development) الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه "أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (بلد المنشأ)، والذي يمتلك أصول في بلد آخر (البلد المضيف)، وذلك بقصد تسيير هذه الاستثمارات" (البسام، 2011).

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه" قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات. ويمكن أن يتخذ الاستثمار أشكالا عديدة، كإنشاء مشروع بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة، أو من خلال عمليات الدمج والتملك". ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10 في المائة أو أكثر من أسهم رأسمال احدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها (خضر حسان، 2004).

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا رئيسيا للتمويل في الدول النامية، كما ساهمت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية الخاصة كونه يستند إلى حد كبير على الرؤية المستقبلية الطويلة المدى للمستثمرين لإمكانية تحقيق الأرباح من خلال أنشطتهم الاقتصادية.

وقد يكون من الخطأ التصور بأن المنافع التي يمكن أن تجنيها الدول النامية جراء جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يمكن الحصول عليها دون تكلفة، فالمستثمرون لهم أهداف ودوافع من تدويل أنشطتهم، كما أن الحكومات التي تشجع

شركاتها الوطنية على الاستثمار في الدول الأخرى، تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية. ما يعني ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار.

وتثبت التجارب المختلفة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المتلقية له، ومن تلك المنافع: (خضر حسان، 2004)

- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.
- الاسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
- تسهيل حصول الدول المضيفة على التقانة الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.
- توفير فرص عمل جديدة، فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة.
- المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير، لا سيما أن الشركات المتعددة الجنسيات لديها أفضل الإمكانيات للنفاذ إلى أسواق التصدير بما تملكه من مهارات تسويقية عالية.
- الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

وحقيقة الأمر أنه لا يمكن تجاهل دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق معدلات نمو ملحوظة وسريعة في حصص تصدير السلع الصناعية للدول النامية مما يؤثر على النمو الاقتصادي لتلك الدول.

ولكن على الرغم من الآثار الإيجابية التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر، إلاّ أنّ له آثار سلبية على الدول المضيفة، حيث أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة لاستنزاف ثروات الدول النامية، وأنّ المستثمرين الأجانب قد يجلبون تقنية لا تتناسب مع ظروف الدول النامية التي يغلب عليها البطالة، إذ أنّ وجود هذا النوع من التكنولوجيا الذي يعتمد على الاستخدام الكثيف لرأس المال يعمل على تفاقم مشكلة البطالة. كما أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر قد يزيد من احتكار الأسواق المحلية في الدول المضيفة، وبالتالي تزداد تبعية الدول النامية للدول المتقدمة.

ثالثا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تُعتبر المحدّدات الاقتصادية من أهم المحدّدات التي يعتمد عليها مُتخذي قرار الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتمثل هذه المحددات في حجم السوق، والاستقرار السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى وجود البنية الأساسية، ووجود إطار تشريعي وتنظيمي، وكذلك وجود نظام قضائي، إلى جانب تقديم الحوافز المالية والتمويلية للمستثمر الأجنبي.

هناك ثلاث عوامل رئيسية تعتمدها الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للحدود للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي: سياسات الدولة المضيفة، الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الاستثمارات، والمواصفات الاقتصادية للدول المضيفة. ويمكن تفصيل محددات الدولة المضيفة للاستثمار ضمن ثلاث عناوين رئيسية وهي: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية، وتيسير الأعمال وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مختلف المصادر

وبطبيعة الحال، فإن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة لأخرى، وذلك وفقا لسياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات (خضر حسان، 2004).

المحور الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .... البرازيل نموذجا.

أولا: الاقتصاد الجزائري والاستثمار الأجنبي المباشر

منذ الاستقلال وإلى غاية الثمانينيات اهتمت الجزائر بالتصنيع كركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وانشاء قاعدة إنتاجية حقيقة بغرض تحقيق تكامل بين القطاعات الاقتصادية والرفع من فرص العمل والتقليل من حدة البطالة، لذلك تم اختيار نموذج الصناعات المصنعة. كما استخدمت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج وتم تطبيق هذه السياسية عن طريق استثمارات ضخمة في كل من الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والمحروقات والبتروكيماوية، لما لها من تأثير على باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة.

لم تحقق السياسة المجسدة الأهداف المرجوة منها ولا حتى تحقيق قاعدة إنتاجية متطورة، وهذا راجع الى الانتعاش المحتشم للاستثمارات بسبب قلة مصادر التمويل ونقص الموارد بالعملة الصعبة، كما ان المؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها ان تبلغ مستوى النضج مع مطلع الثمانينيات لم تقم بالدور المنوط بها، وأمام هذه الوضعية عمدت السلطات على توقيف الاستثمارات الموجهة الى المشاريع الضخمة ومتابعة الاستثمار في المشاريع التي هي في طور الإنجاز، كما وجهت

الاستثمارات الجديدة في تدعيم المنشآت القاعدية وفي قطاعات الزراعة والصناعات الخفيفة وذلك قصد إعادة التوازنات الكلية في الاقتصاد الوطني.

أدى توقيف الاستثمار في النشاطات الصناعية الى تحطيم النسيج الصناعي الوطني مما جعل الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كليا على الواردات الخارجية في كل ما تحتاج اليه المؤسسات الصناعية من معدات وقطاع غيار وسلع التجهيز، والتركيز على اشباع الطلب الخاص المتنامي عن طريق الاستيراد المفرط للسلع الاستهلاكية (مصطفى محمد، 1999 ص 359). كما أن الاعتماد المطلق على تصدير منتوج واحد وهو النفط جعل الاقتصاد الجزائري يستجيب للصدمات الخارجية خاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط، وهذا ما أثبتته الصدمة البترولية التي عرفها العالم عام 1986، نتيجة انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، فبينت مواطن الضعف في الاقتصاد الجزائري وحساسيته للعوامل الخارجية حيث أدى ذلك الى اختلال التوازنات الداخلية والخارجية، فانعكست سلبا على الحياة الاجتماعية وأدت إلى ارتفاع حجم المديونية ومعدل التضخم وانخفاض القدرة الشرائية.

يتبين لنا مما سبق ان الجزائر كانت تشكو على صعيد الاستثمار وكانت بحاجة الى انعاشه وكل ذلك راجع الى ضعف ميزان المدفوعات والانخفاض المستمر في معدل النمو الاقتصادي، والارتفاع الحاد في معدلات الديون الخارجية التي بلغت سنة 1991 مقدار 27.9 مليار دولار وخدمات الدين الى أكثر من 9 مليار دولار وعبئ هذه الخدمات على إيرادات البلاد من صادرات السلع والخدمات ما يعادل 73% (ZEKRI, 2008 pp 70-72). مثل هذه الوضعية الجد حساسة هددت علاقة التبادل التجاري مع الخارج لأن قدرة تسديدها المالي أصبحت محدودة.

من خلال تعرضنا بإسهاب للنتائج الاقتصادية التي حققها الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات، تبرز لنا الأسباب التي دفعت السلطات إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

- الانعكاسات السلبية التي أفرزتها السياسة الاقتصادية المطبقة خلال الفترة 1962-1990 والتي أثبتت ضعفها من جميع المجالات الاقتصادية.
- ضعف الادخار المحلي وتقهقره أدى إلى تراجع الاستثمار، كما أثبت عدم مقدرته على دعم النمو الاقتصادي.
- ضعف الإنتاجية الذي دل على عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ومن ثم ضعف الطاقة الإنتاجية وهذا ما تأكد من خلال التقييم الاقتصادي الذي أبرزه برنامج الحكومة لسنة 1992 الذي يبين ان استغلال الطاقة الإنتاجية للوطن ضعيف ويظهر ذلك من خلال (دحماني، ديسمبر 2013):
- انخفاض معدل استغلال الطاقة الإنتاجية الصناعية خارج المحروقات إلى 57%.
- تدهور النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 50% من طاقته الإنتاجية.

حيث يرجع هذا إلى مشكل التمويل بوسائل الإنتاج من موارد أولية وقطع الغيار والتجهيزات التي يعاني منها البلد وتبعته الكبرى للخارج.

ثانيا: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

من أجل تنويع الإنتاج الصناعي الوطني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساهم بشكل كبير في تحسين القيمة المضافة للقطاع الصناعي مما يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية من خلال الحد من الفقر والتفاوت الإقليمي وزيادة الصادرات وتوليد جودة العمالة، وكذلك تطوير القدرات التكنولوجية والقدرات الإنتاجية. عملت الجزائر خلال مرحلة التسعينات على بذل مجهودات كبيرة وذلك فيما يخص المجال القانوني والاقتصادي بغية استقطاب المستثمرين الأجانب، حيث كرس حرية الاستثمار كمبدأ من جهة وعملت على تحفيزها من جهة أخرى. حيث قامت الدولة الجزائرية بإصدار العديد من المراسيم والقوانين بهدف تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر خلال هذه الفترة وذلك في إطار سياسة صناعية تهتم بإنشاء وزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر أهمها الأمر الرئاسي 06-08 المؤرخ في 2008/07/15 المعدل والمتمم للأمر 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، الهدف الرئيسي لهذا الأمر هو انشاء

مؤسسات صناعية جديدة وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية وتطوير قدراتها الإنتاجية، حيث شهدت فترة بداية الألفية الثالثة تحولات جذرية على عدة مستويات أهمها مستوى الاستقرار بداية من 2005 والذي سمح بدوره ببداية دخول المستثمرين الأجانب إلى الجزائر إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفع مستوى سعر البرميل من 28 دولار سنة 2003 إلى حوالي 112.9 دولار سنة 2011 (عمارو، 2021).

- **الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 2000-2020:**

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر منذ بداية الألفية الثالثة تطورا ملحوظا في الجزائر، حيث ازداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عاما بعد عام، وذلك نظرا لجهود الجزائر التي باشرتها خلال هاته الفترة لتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة من خلال تقديم عديد من الخدمات التي تم التطرق اليها سابقا، حيث انتقل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من 280 مليون دولار عام 2000 إلى 1113 مليون دولار عام 2001، وذلك ما يعادل أربع مرات ويعود سبب ذلك بالدرجة الأولى إلى بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، كما قامت الجزائر بخصخصة مركب الحجار لفائدة شركة إسبات ESPAT الهندية، ليعود بعد سنة 2001 إلى التذبذب ما بين الزيادة والنقصان، ويبلغ أكبر قيمة له سنة 2009 بحجم تدفقات تقدر بـ 2747 مليون دولار، وذلك نتيجة لزيادة التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات وعلى وجه التحديد شركتي توتال TOTAL و بارتاكس PARTEX الفرنسيتين اللتين قدر حجم استثمارهما بـ 1.436 مليار أورو (ANIMA, 2010 p64).

كما فرضت الحكومة الجزائرية على البنوك وفروعها برفع رأسمالها من 2.5 مليار دينار إلى 10 مليار دينار (عقون و غضبان، 2021)، وهو ما أدى إلى زيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية والرفع من الحجم الإجمالي للتدفقات الاستثمارية، ويوضح الشكل أدناه تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2018):

الشكل رقم (02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي

كما يلاحظ من خلال الشكل فإنه بحلول سنة 2012 انخفضت التدفقات إلى ما يقدر بـ 1500 مليون دولار بعدما كانت تقدر خلال عام 2011 بـ 2571 مليون دولار، وذلك نتيجة التغيير الذي طرأ على التشريعات الجزائرية التي تنظم الاستثمارات الأجنبية ومنها تحديد حصة الشريك الأجنبي في أي مشروع بـ 49% كحد أقصى مقابل 51% من رأس مال الشركة لصالح الطرف الوطني، وكذلك الزام الشركات التجارية الأجنبية العاملة في الجزائر بالتنازل عن 30% من رأس مال الشركة لصالح شركاء محليين مقيمين، فضلا عن التعديلات المتعددة التي طرأت على التشريع الخاص بتحويل أرباح الشركات إلى الخارج (دحماني، ديسمبر 2013، صفحة ص 84).

وبحلول سنة 2015 تدهورت قيمة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وانخفضت دون الصفر بحوالي 538 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية والتي أثرت على حجم تدفقات الاستثمارات العربية البينية، وكذا الانهيار المفاجئ هذه السنة لأسعار النفط، وهذا ما يبين مخاطر توجه الاستثمار الأجنبي نحو قطاع وحيد كالنفط مثلا. بعد ذلك تحسنت ظروف البلد وكانت هناك تدفقات مرتفعة للاستثمارات الأجنبية حيث قدرت سنة 2016 بـ 1638 مليون دولار، واستمر هذا التحسن إلى غاية 2018 رغم حدوث بعض التذبذبات وذلك راجع إلى مدى نجاعة الإجراءات المتخذة لترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر، خاصة ما تعلق بصدور قانون الاستثمار الجديد 16-09 سنة 2016 واجراء تعديلات هامة محفزة للمستثمرين الأجانب والمحليين، إلا أنه تراجع عام 2019 حيث قدر بـ 1381 مليون دولار ويعود سبب ذلك لظروف السياسية التي عاشتها البلاد.

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2002-2017):

يستطيع المستثمر الأجنبي الاستثمار في عديد من القطاعات سواء قطاع الزراعة او البناء والصناعة وكذلك النقل والخدمات وغيرها، ويوضح الجدول أدناه تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2002-2017):

الجدول رقم (01): الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2002-2017).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة%	القيمة (مليون دج)	النسبة%
الزراعة	13	1.44	5768	0.23
البناء	142	15.76	82593	3.28
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37
الصحة	06	0.67	13572	0.54
النقل	26	2.89	18966	0.75
السياحة	19	2.11	128234	5.09
الخدمات	136	16.09	130980	5.20
الاتصالات	01	0.11	89441	3.55
المجموع	901	100	2519831	100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارwww.andi.dz

يلاحظ من الجدول السابق أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلقى ارتفاعا كبيرا في قطاع الصناعة بنسبة 61.93% وبعدد يقدر بـ 558 مشروعا وتكلفة قدرها 2050277 مليون دينار جزائري، بالإضافة إلى قطاع البناء بنسبة 15.76% وعدد مشاريع يقدر بـ 142 مشروع وتكلفة قدرها 82593 مليون دينار جزائري.

كما يتضح أن هناك اقبالا على قطاع الخدمات والسياحة بمجموع مشاريع يقدر بـ 155 مشروع وتكلفة اجمالية تقدر بـ 259214 مليون دينار جزائري.

ان بيانات الجدول السابق تشير إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المتخصصة في كل من قطاع الزراعة والصحة والنقل، وهذا ان دل على شيء فإنه يدل على تواضع حجم هاته الاستثمارات بالمقاييس الدولية، وعدم قدرة البلاد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنافسة الدول النامية لا سيما في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، وذلك بسبب عدم وضوح التشريعات القانونية المنظمة لعملية الاستثمار فيها واستمرار سيطرة الدولة عليها.

رابعا: تجربة البرازيل في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في الاقتصاد البرازيلي خلال العقدين الماضيين، لا سيما في تطوير القاعدة الصناعية. وجاء ذلك نتيجة سياسة الاستقرار والانفتاح والتحرر الاقتصادي، حيث شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى

البرازيل ارتفاعا كبيرا من حوالي 3 مليار دولار في عام 1994 إلى أكثر من 22 مليار دولار عام 2001، أي ما يعادل حوالي 26% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة إلى أمريكا اللاتينية (خضر حسان، 2004، صفحة ص 21)، ويصل عام 2010 إلى 82.38 مليار دولار وعام 2012 إلى 92.56 مليار دولار ويبلغ خلال السنوات الأخيرة 78.16 مليار دولار عام 2018 و69.17 مليار دولار عام 2019، ولذلك تعتبر البرازيل أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

ومنذ أواسط عقد التسعينات، اعتمدت السلطات البرازيلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمساعدة في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: تمويل عجز ميزان المدفوعات، تمويل عجز الموازنة العامة من خلال خصخصة شركات القطاع العام، وتحديث قطاعي الإنتاج والخدمات لتطوير الإنتاجية وتعزيز القدرات التنافسية.

بالإضافة إلى قيام السلطات الحكومية بخلق فرص جديدة للأعمال والاستثمارات، فقد تضمن الإطار الاقتصادي الجديد، مستويات منخفضة من الحماية بما يسمح للواردات بالدخول إلى الاقتصاد البرازيلي وتحسين هوامش الأرباح للشركات خارج الحدود والعاملة في البرازيل. وكان واضحا وجود ثلاث اتجاهات تعتبر مسؤولة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي: التوسع الكبير في عمليات الدمج والتملك، تمديد وتعميق برامج الخصخصة، والاستثمارات الجديدة الموجهة لتنظيم وهيكلة عمليات الشركات عبر الحدود الموجودة في البرازيل.

وقد شملت المرحلة الأولى من برنامج الخصخصة في البرازيل نقل ملكية الحكومة في القطاع الصناعي إلى القطاع الخاص، وخاصة في قطاعات التعدين، وصناعة الصلب والحديد، وصناعة الكيمياويات والبتروكيماويات والأسمدة. في حين شملت المرحلة الثانية مجال الخدمات العامة، وقد تضمنت توليد الطاقة وتوزيعها، خطوط السكك الحديدية، المياه، الغاز، المجاري، الاتصالات والمؤسسات المالية. وتركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البرازيل على النحو التالي: في صناعة السيارات (50.6%)، الإلكترونيات (19%)، الكيماويات والبتروكيماويات (9%)، الأغذية والمشروبات (06%). ومن الشركات العالمية الكبرى التي دخلت السوق البرازيلي مثلا: جنرال موترز، دايملر بنز، شركة فورد، شركة فيات وشركة فلوكسواجن (خضر حسان، 2004، صفحة ص21).

ويمكن القول أن حجم الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها السلطات البرازيلية وكبر السوق البرازيلي والدرجة العالية من الانفتاح والتحرر الاقتصادي والتجاري وبرامج الخصخصة، وإزالة العقبات أمام الصادرات والواردات، والتسهيلات التي واكبت جذب الاستثمارات الأجنبية والمناخ المواتي لعمل واستمرار تلك الاستثمارات، فضلا عن الاستقرار السياسي، كانت جميعها عوامل أدت إلى جعل الاقتصاد البرازيلي من أكبر الاقتصادات المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي كان لها أثرها المباشر على أداء ونمو هذا الاقتصاد.

المحور الثالث: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المحركات الأساسية لعجلة النمو الاقتصادي، إذ يؤثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بشكلٍ إيجابي في عديد من الدول، لذلك يجب معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، ومدى تأثيره على اقتصادها.

يتناول هذا المبحث النموذج القياسي، وتوصيف متغيرات النموذج وهي الاستثمار الأجنبي المباشر، والناتج المحلي الإجمالي، والقوة العاملة، بالإضافة إلى معدل التضخم. وكذلك تحليل تقدير النموذج القياسي ككل، ومحاولة الوصول إلى النتيجة النهائية من حيث قبول أو رفض الفرضية.

ثانيا: النموذج القياسي:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، بافتراض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابًا على النمو الاقتصادي في الجزائر. وذلك اعتمادًا على نموذج الانحدار المتعدد، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ويمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي.

حيث:

$$INV_t = B_0 + B_1 PIB_t + B_2 EMP_t + + B_3 INF_t + \cup_t$$

- B_0: القاطع.
- $B_1\ B_3, B_2$,: معلمات النموذج.
- PIB: النمو الاقتصادي، مُقاسًا بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار بالأسعار الجارية.
- INV: الاستثمار الأجنبي المباشر، مُقاسًا بصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بالمليار دولار بالأسعار الجارية.
- EMP: القوة العاملة (لكل مليون شخص).
- INF: معدل التضخم.
- U: المتغير العشوائي.
- t: يمثل الزمن.

ثالثا: توصيف النموذج:

يتضمن النموذج القياسي على متغير تابع يتمثل بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومتغير مستقل وهو الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك متغير مستقل ثاني ويمثل القوة العاملة، بينما المتغير المستقل الثالث فيعبر عن معدل التضخم.

- **بيانات متغيرات الدراسة:**

يوضح الجدول رقم (03) البيانات التي تعبر عن قيم المتغيرات محل الدراسة خلال الفترة (2000-2019)، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية. والأونكتاد، قاعدة الاحصاء البيانية على الانترنت:

جدول (03): السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2000-2019).

	EMP	INF	INV	PIB
2000	8.87	0.34	0.28	54.79
2001	9.1	4.23	1.113	54.74
2002	9.32	1.42	1.064	56.76
2003	9.54	4.26	0.637	67.86
2004	9.76	3.96	0.881	85.33
2005	9.98	1.38	1.156	103.19
2006	10.19	2.31	1.841	117.02
2007	10.4	3.68	1.686	134.97
2008	10.6	4.86	2.638	171
2009	10.8	5.74	2.746	137.21
2010	11.07	3.91	2.3	161.2
2011	11.29	4.52	2.571	200.01
2012	11.53	8.89	1.5	209.05
2013	12	3.25	1.691	209.75
2014	11.58	2.92	1.502	213.81
2015	11.87	4.78	-0.537	165.97
2016	12.17	6.4	1.638	160.03
2017	12.46	5.59	1.23	170.09
2018	12.58	4.27	1.466	174.91
2019	12.71	1.95	1.381	171.76

المصدر: أعد من قبل الباحث، اعتمادًا على: World Bank, World Development Indicators, Database online

ويوضح الشكل (03) أدناه، المنحنيات لكل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، والتي يمكن من خلالها توضيح فكرة الارتفاع والانخفاض، والأسباب المؤدية لذلك أو التبرير الاقتصادي.

شكل رقم (03): رسم توضيحي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2000-2019م).

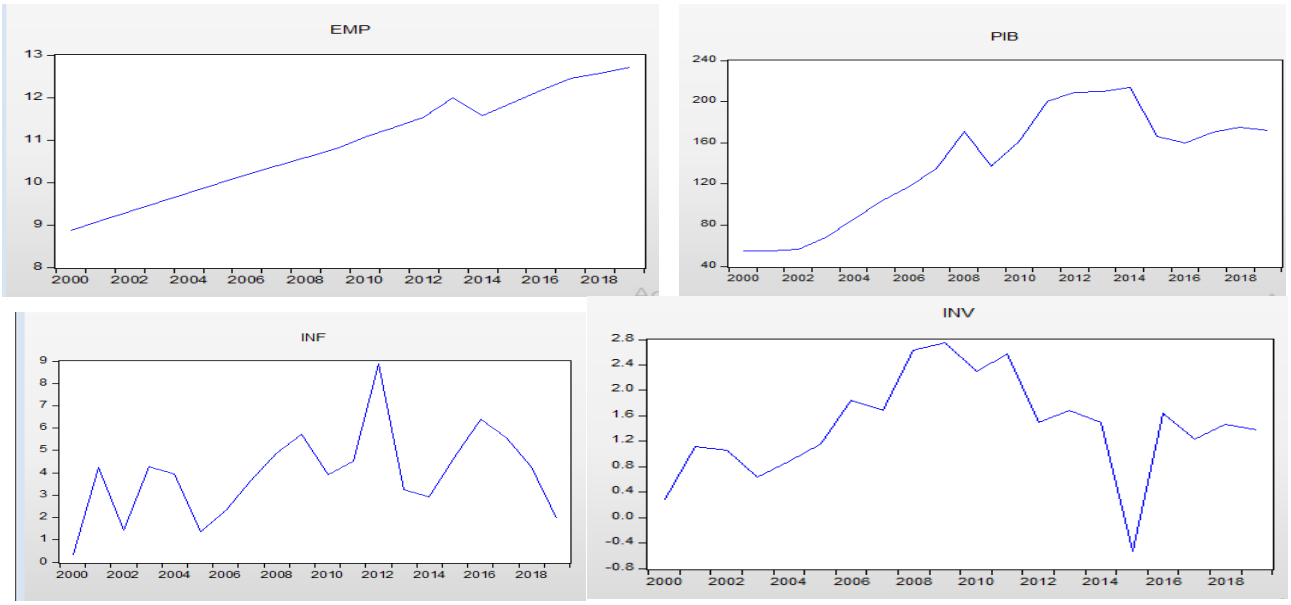

المصدر: أعد من قبل الباحث، من خلال برنامج (EViews 10)، اعتمادًا على بيانات الجدول (03).

يوضح مؤشر (INV) المتغير التابع، والذي يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتضح من خلال الشكل السابق أن الاستثمار الأجنبي المباشر في ارتفاعٍ مستمر خلال الفترة (2000-2008)، وذلك كما تم التطرق إليه سابقًا؛ بسبب جهود الجزائر المستمرة في توفير البيئة الاستثمارية المناسبة، لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم يشهد انخفاضا بداية من سنة 2011 إلى غاية 2015 اين انخفض دون الصفر، ثم يشهد ارتفاعا بداية من سنة 2016.

يوضح الشكل (03) متغيرات الدراسة، يشير المؤشر (PIB) المتغير المستقل الأول، وهو النمو الاقتصادي مقاسًا بالناتج المحلي الإجمالي. ويلاحظ من الشكل السابق، أن الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر خلال الفترة (2000-2019)؛ وذلك بسبب زيادة الصادرات النفطية. إلا أن في عام 2009، يلاحظ أن هناك انخفاض في الناتج المحلي نتيجة للأزمة المالية العالمية، ثم بعد ذلك بدأ تدريجيًا بالارتفاع، كما سجل انخفاض سنة 2015 نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية.

يشير مؤشر (EMP) المتغير المستقل الثاني، والذي عُبّر عنه بالقوة العاملة. ويلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر في القوة العاملة، إذ أن وجود الشركات المتعددة الجنسيات تساهم في خلق فرص عمل، وبالتالي زيادة القوة العاملة.

ويوضح مؤشر (INF) المتغير المستقل الثالث، والذي عبرت عنه الدراسة بمعدل التضخم. إذ يتضح من خلال الشكل السابق، أن معدلات التضخم في تذبذبٍ واضح، حيث أن الزيادة في معدلات التضخم؛ هي نتيجة الطلب الكبير للتوظيف العشوائي وسياسة الدولة، مما أدى إلى زيادة الإيجارات والعقارات، وارتفاع أسعار السلع والخدمات.

- **نتائج تقدير النموذج القياسي:**

يعتمد تقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية، وذلك باستخدام برنامج Eviews (10). وبعد إدخال عدة صيغ لتقدير النموذج القياسي، تبينت فيها أن قيمة (Durbin-Watson) أقل من 2، مما يدل على وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على هذا النموذج في الحكم على مدى قبول أو رفض الفرضية. وتم اجراء طريقة مُصحح الارتباط الذاتي لتفادي هذه المشكلة.

جدول (04): نتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة مصحح الارتباط الذاتي.

Dependent Variable: EMP
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 01/01/22 Time: 22:38
Sample: 2000 2019
Included observations: 20
Convergence achieved after 8 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.48093	1.534364	6.830800	0.0000
INV	0.004401	0.064736	0.067982	0.9468
PIB	0.002732	0.004593	0.594702	0.5615
INF	-0.001137	0.026537	-0.042839	0.9664
AR(1)	0.988048	0.067591	14.61808	0.0000
SIGMASQ	0.064364	0.048607	1.324190	0.2067

R-squared	0.954042	Mean dependent var	10.89050
Adjusted R-squared	0.937629	S.D. dependent var	1.214177
S.E. of regression	0.303231	Akaike info criterion	0.881665
Sum squared resid	1.287287	Schwarz criterion	1.180385
Log likelihood	-2.816652	Hannan-Quinn criter.	0.939978
F-statistic	58.12567	Durbin-Watson stat	1.491252
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.99

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، اعتمادا على برنامج (EViews10) وبيانات جدول (03).

حيث أن:

$$EMP = 10.48 + 0.004\text{INV} + 0.002\text{PIB} - 0.001\text{INF}$$

T (6.83) (0.06) (0.59) (-0.04)

$$\boldsymbol{R^2 = 0.95} \qquad \textbf{F= 58.12}$$

يلاحظ من نتائج الجدول (04) أن قيمة اختبار (Durbin-Watson) تساوي 1.49، وذلك يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، لأن هذه القيمة تقترب من العدد 2، كما يتضح من خلال الجدول السابق على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة؛ وذلك بسبب ارتفاع قيمة (R^2)، بالإضافة إلى معنوية المتغيرات المستقلة. لذلك يمكن الاعتماد على نتائج تقدير هذا النموذج في الحكم في قبول أو رفض الفرضية.

يعبر الجدول عن العلاقة بين المتغير التابع (EMP)الذي يمثل القوة العاملة، والمتغير المستقل (INV) الذي يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر بأنها علاقة طردية، أي أنه إذا تغير الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير النمو الاقتصادي بمقدار0.4 وحدة، وهذا ينطبق على ما تنص عليه فرضية الدراسة والتي مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابًا على التشغيل في الجزائر، ويعود سبب ذلك إلى انحصار التدفقات المالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال قطاع المحروقات، هذا الأخير الذي يمتاز بكثافة رأس المال وليس كثافة اليد العاملة.

أما المتغير المستقل (PIB) الذي يمثل الناتج المحلي الإجمالي، فالعلاقة بينه وبين التشغيل (EMP) والذي تم علاقة طردية، أي أنه إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير التشغيل بمقدار 0.2 وحدة، وهذا ينطبق على ما تنص عليه النظرية الاقتصادية والتي مفادها أن زيادة التاتج المحلي الإجمالي يؤثر إيجابًا على التشغيل في الجزائر.

كما تشير البيانات أيضا أن علاقة المتغير (INF) والذي يمثل معدل التضخم بالتشغيل (EMP) هي علاقة عكسية. حيث أن معدل التضخم في الجزائر، هو انعكاس لحالة النمو في الاقتصاد، وزيادة الطلب على التشغيل وحركة رأس المال.

ويشير معامل التحديد(R^2)، إلى القوة التفسيرية لكل من المتغيرات المستقلة وهي (INV) والذي يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر، و(PIB) والذي يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك (INF) والذي يشير إلى معدل التضخم، وبذلك فهي تفسر.95% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (EMP) الذي يمثل التشغيل، والنسبة المتبقية 05% تعبر عن متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج القياسي وهو ما يعبر عنها بالمتغيرات العشوائية (U).

كما تشير قيمة (Prob(F-statistic والتي تعادل 0.000000 وهي قيمة أقل من 0.05 إلى جودة النموذج القياسي ككل، أي أن النموذج القياسي معنوي إحصائيا، وعلى هذا يتم رفض فرض العدم $H_{0:\beta1=\beta2=\beta3=0}$، وقبول الفرض البديل $H_{1:\beta1\neq\beta2\neq\beta3\neq0}$.

وتشير كذلك (prob t-stat) للمتغير المستقل (INV) والتي قيمتها (0.06)، أنها معنوية، وأيضًا إشارتها موجبة، وبالتالي قبول الفرضية. ويعني ذلك أنه يوجد علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل في الجزائر، وهو كما استندت عليه فرضية هذه الدراسة.

أما بالنسبة للمعنوية الإحصائية للمعلمات الأخرى، فتشير إحصائية ستودنت إلى أن كل الناتج المحلي الإجمالي، يؤثر في التشغيل، كون قمة ستودنت المحسوبة أكبر من المجدولة، على عكس عدم معنوية معدل التضخم نظرا إلى سلبية قيمة ستودنت المحسوبة.

أما فيما يخص معنوية هذه العوامل مجتمعة استنادا إلى قيمة (Fفيشر) المقدرة بـ 58.12 وهي أكبر من قيمة فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5%، مما يعني أن النموذج مقبول في مجمله.

النتائج والتوصيات

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2000-2019)، وذلك بناءً على الفرضية التي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيًا على االتشغيل، وتم الاعتماد في تقدير أثر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل على الأسلوب الوصفي بعرض المفاهيم الأساسية للمتغيرات، بالإضافة إلى الأسلوب القياسي باستخدام معادلة الانحدار المتعدد حيث تم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية.

تناول المبحث الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي. حيث توصلت الدراسة في هذا الفصل، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في معظم الدول النامية، لما له من أثر إيجابي على الدول المضيفة من خلال جلب التقنية الحديثة، وخلق فرص عمل، مما يساهم ذلك في تقليل حدة البطالة والتي تعاني منها معظم الدول النامية.

تطرق المبحث الثاني لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث توصلت الدراسة في هذا الفصل على أن الجزائر مُدركة وبشكلٍ كبير على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحريك اقتصادها وتنويع القاعدة الإنتاجية، لذلك الجزائر قدمت عديد من التسهيلات والحوافز لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي. بالإضافة إلى التعرض للنموذج البرازيلي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

واشتمل المبحث الثالث على قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2000-2019)، وذلك من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث توصلت الدراسة في هذا الفصل، وذلك من خلال الكشف على جدول التقدير، والذي تبين من خلاله أن إشارة المتغير المستقل الأول متوافقة مع الفرضية، وأنها أيضًا معنوية، بالتالي تم قبول الفرضية التي استندت عليها هذه الدراسة.

ومن خلال ما تم التوصل إليه في الفصول السابقة، توصي الدراسة بالآتي:

- توصي الدراسة بضرورة وضع قانون للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يتسم بالشمولية لكل ما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك حتى يكون المستثمر الأجنبي على درايةٍ كافية، مما يساعده على اتخاذ القرار.
- تقترح الدراسة على تقليل استقدام العمالة الأجنبية، وتوظيف العمالة المحلية، وذلك للتقليل من تحويلات الأموال إلى الخارج، وتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي.
- توصي الدراسة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التي لها قدرة تصديرية عالية مثل قطاع الصناعات التحويلية، وذلك لتقليل اعتماد الجزائر على إيراداتها النفطية.
- توصي الدراسة على التركيز المكثف لتطوير البنية التحتية، واستحداث مشاريع ضخمة تجلب الوجاهة للجزائر، مما يساهم ذلك في زيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تقترح الدراسة بزيادة البحوث حول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتقييم مدى استفادتها من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تسليط الضوء على المؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل أثره على الصادرات، البحوث والتطوير، وغيره من المؤشرات.
- توصي الدراسة باستخدام أساليب قياسية متقدمة، وذلك للتثبت من صحة النتائج.
- توصي الدراسة باستخدام المؤشرات بالأسعار الثابتة، حتى تعطي نتائج أكثر دقة، وذلك لتوجيه واضعي السياسة ومتخذي القرار إلى الدور المهم الذي يمارسه الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على النمو الاقتصادي.
- توجيه الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير نحو قطاع الفلاحة نظرا لشساعة مساحة الأراضي الزراعية.
- تهيئة مناخ مناسب خال من كل العراقيل وأشكال البيروقراطية من شأنه جذب المستثمرين وخلق تنافسية بين كثير من الأقطار.

قائمة المراجع

1- المعهد العربي للتخطيط خضر حسان. (2004). الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف وقضايا -. *سلسلة - جسر التنمية* -.

2 - خ، ع البسام. (2011). تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة(1980-2007). *مجلة جامعة الملك عبد العزيز 25(01)*.

3 - شراف عقون، و مليكة غضبان. (2021). واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة:2019-1999. *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، المجلد5/العدد3/ 200-199.

4 - عبد الله، وآخرون مصطفى محمد. (1999). *الاصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية*. بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية.

5 - فاطمة دحماني. (ديسمبر 2013). الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التشغيل - دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر(2012-1996). *مجلة" الأبحاث الاقتصادية" لجامعة البليدة2 العدد 09*، صص 82-83.

6 - فجر عبد الله الصالح. (2014). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة. *بحث مقدم لاستكمال درجة البكالوريوس في الاقتصاد*. جامعة الملك سعود، كلية ادارة الأعمال، قسم الاقتصاد، السعودية.

7 - يمينة عمارو. (2021). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي بالجزائر خلال الفترة 1999-2018. *مجلة التنظيم والعمل -المجلد 9، العدد 2-* ، 44.

8 - *investment network, investissements directs etrangéres et partenariat vers* .(p64 2010) . *.les pays MED en 2009, étude N° 14*

Indiateurs de l'économie algérienne 1980- .(pp 70-72 2008) .Rachid ZEKRI .(9 - ANIMA *.2008*

9 - algerie: Ministére des finances n°06 septembre 2008.

10 - www.andi.dz

11 - https://data.albankaldawli.org/